العرب
الجمعة 2020/04/03
السنة 42 العدد 11666

الكويت تضخ سيولة لتلافي أضرار الوباء على المصارف

حزمة إجراءات جديدة تستهدف إعطاء البنوك هامش إضافي للاستمرار في دورها الحيوي

شملت تداعيات وباء كورونا مختلف القطاعات الإنتاجية في الكويت ليمتد ضررها إلى قطاع المصارف حيث أصبح خطر الركود يهدد نجاعة ومردودية القطاع فضلا على ضرب نسق أرباحه مما استوجب تدخلا عاجلا لإنعاش القطاع وتخفيف آثار الأزمة.

الكويت - تضررت البنوك الكويتية من حالة الركود ونقص السيولة اللازمة للقيام بالمعاملات المصرفية في أعقاب تفشي فايروس كورونا ما دفع الحكومة إلى إقرار حزمة إنقاذ عاجلة بضخ أموال إضافية ومراقبة آليات الاستفادة منها لتلافي الأضرار.

وقال محافظ مصرف الكويت المركزي محمد الهاشل الخميس إنه "أصدر تعليمات جديدة تتضمن خفض المتطلبات الرقابية للبنوك لإعطاء مساحة إضافية لها للقيام بدورها الحيوي تجاه القطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتضررين في ظل أزمة فايروس كورونا".

وأضاف المحافظ في بيان صحافي إن التعليمات تتضمن تخفيض متطلبات كفاية رأس المال بمقدار 2.5 في المئة وتخفيض متطلبات معايير السيولة.

كما تشمل أيضا خفض وزن المخاطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من 75 في المئة إلى 25 في المئة ورفع الحد الأقصى المتاح للتمويل من 90 في المئة إلى 100 في المئة .

محمد الهاشل

المركزي لن يتوانى في اتخاذ مزيد الإجراءات لتلبية المصلحة العامة

وأقر المركزي بالإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية ضمن قاعدة رأس المال بما يخفض المتطلبات الرأسمالية وكذلك وعلى صعيد القروض الموجهة لشراء أو تطوير عقارات السكن الخاص والنموذجي حيث شمل التعديل زيادة النسبة المسموح بها للتمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير.

وقال المحافظ إن بنك الكويت المركزي "سيواصل متابعته الحثيثة للقطاع المصرفي للتأكد من الاستفادة من هذه الحزمة التحفيزية بما يحقق الغرض المستهدف منها وقيام البنوك بدور فعال في هذه الظروف الضاغطة لتوفير السيولة للقطاعات الاقتصادية المنتجة".

وأكد أن بنك الكويت المركزي "لن يتوانى عن اتخاذ المزيد من الإجراءات بما يلبي المصلحة العليا للاقتصاد المحلي".

وأشار الهاشل إلى ما يتمتع به القطاع المصرفي الكويتي من أوضاع قوية تعكسها مؤشرات السلامة المالية للبنوك التي تتخطى المعدلات العالمية، بفضل السياسات التحوطية الحصيفة التي تبناها المركزي منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 تحسبا لمواجهة مثل هذه الظروف.

وأقر مجلس الوزراء الكويتي منذ يومين حزمة من التدابير التي تضمنها تقرير أعده فريق مشترك من الحكومة والقطاع الخاص لتجاوز التداعيات الناجمة عن مواجهة فايروس كورونا.

وتهدف الحزمة الحكومية إلى دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية من أفراد ومشاريع صغيرة ومتوسطة وشركات وتوفير السيولة اللازمة لها لمواجهة ما عليها من التزامات.

وبلغ عدد الحالات المؤكدة المصابة بفايروس كورونا بالكويت حتى الأربعاء نحو 317 حالة في البلد الذي كان أول المبادرين في المنطقة لفرض حظر جزئي للتجول ووقف حركة الطيران لمنع انتشار العدوى.

وأكد رئيس اتحاد مصارف الكويت عادل الماجد أن "الحزمة التحفيزية التي أطلقها بنك الكويت المركزي تمثل دفعة إيجابية للسوق وتقدم مساحة إقراضية إضافية تُقدر بخمسة مليارات دينار (حوالي 16 مليار دولار) ستُوجه إلى إقراض الجهات المتضررة.

وقال الماجد إن هذه "الحزمة التحفيزية سوف تساعد البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد وتحفزها على تقديم المزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتأثرين من الأزمة".

وأوضح أن "توجيهات بنك الكويت المركزي انصبت على أهمية تصدي القطاع المصرفي لتداعيات الأزمة الراهنة وأن تتقدم إلى واجهة الجهود المبذولة لدعم الاقتصاد المحلي".

وعدل بنك الكويت المركزي من تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي، قصد توفير السيولة الضرورية لمواصلة المصارف لنشاطها وتجنبا لتحول الصعوبات التي يواجهها العملاء من نقص في السيولة إلى مشاكل طويلة الأجل تؤثر على ملاءتهم المالية.

وشملت الإجراءات خفض معايير السيولة المطبقة على البنوك مثل معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر، ونسبة السيولة الرقابية، إلى جانب رفع الحدود القصوى للفجوات التراكمية في نظام السيولة، ورفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل.

ويحاول المركزي الكويتي المحافظة على نسق القواعد الرأسمالية والمخصصات الاحترازية والمصدات التحوطية، بما يؤهل القطاع المصرفي للاستمرار في أداء دوره.

ويبلغ عدد المؤسسات المالية العاملة في القطاع المصرفي الكويتي 23 مصرفا، تشمل 11 مصرفا كويتيا و12 مصرفا مشتركا وأجنبيا. وبحسب بيانات بنك الكويت المركزي، وصل إجمالي أصول البنوك الكويتية بنهاية العام الماضي، إلى حوالي 232.5 مليار دولار.

> **الحزمة التحفيزية ستساعد البنوك على تقديم المزيد من القروض وتمويل القطاعات المنتجة والعملاء المتأثرين من الأزمة**

وأجبر فايروس كورونا الكويتيين على تغيير عاداتهم خارج منازلهم، إذ تراجعت الحركة في المجمعات التجارية الكبرى والمطاعم وحتى الطرقات التي عادة ما تشهد ازدحاما مروريا خانقا.

وشهدت بعض الأسواق ارتفاعا في أسعار بعض المنتجات المستوردة. وتأثر سوق السمك في منطقة شرق بمدينة الكويت هو الآخر بارتفاع الأسعار.

وتواجه الكويت منذ بدء حرب أسعار النفط التي تقودها السعودية إشكاليات اقتصادية تضاعف وقعها تداعيات كورونا حيث أشار تقرير نشر مؤخرا من قبل مركز الشرق الأوسط في مدرسة لندن للاقتصاد إلى أن الكويت ليست وحدها بين دول الخليج التي تكافح متاعب انهيار أسعار النفط.

اتحاد النقل الجوي يدعو لإنقاذ طيران الشرق الأوسط وأفريقيا

دق الاتحاد الدولي للنقل الجوي نواقيس الخطر بعد أن ركنت جائحة كورونا قطاع الطيران في زاوية الركود تبعا لشلل حركة التنقل وقلة الطلب على السفر، ما يهدد بإحالة ملايين الموظفين إلى البطالة وبإفلاس العديد من الشركات، وخصوصا في الشرق الأوسط وأفريقيا.

دبي - أطلق الاتحاد الدولي للنقل الجوي صفارات الخطر منذرا بانهيار قطاع الطيران الجوي داعيا الحكومات إلى تدخل عاجل لإنقاذ شركات الطيران في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وأكد نائب رئيس الاتحاد الدولي للنقل الجوي للشرق الأوسط وأفريقيا محمد علي البكري أنه سيكون من الصعب للغاية أن تنجو أي شركة طيران دون مساعدة حكومية حيث فقدت 23 مليار دولار من إيراداتها بسبب انتشار وباء فايروس كورونا.

وقال البكري "يمر القطاع بأكمله بواحدة من أحلك لحظاته في التاريخ". وتابع "لذا تتقدم الدول التي تدرك أهمية هذا القطاع بالمساعدة وتضخ المليارات لإنقاذ شركات الطيران تلك. نأمل أن تحذو دول أفريقيا والشرق الأوسط حذوها".

ويعتبر الاتحاد الدولي للنقل الجوي مجموعة الضغط الأكبر في القطاع، وقد حث في وقت سابق الحكومات بالشرق الأوسط وأفريقيا على التحرك عن طريق تقديم تمويل وقروض وإعفاءات ضريبية لشركات الطيران.

وذكر الاتحاد أن المفقود من إيرادات شركات الطيران بالشرق الأوسط هذا العام يبلغ الآن 19 مليار دولار، مسجلا ارتفاعا من 7.2 مليار دولار في 11 مارس، بينما بلغت خسائر شركات الطيران الأفريقية إلى الآن أربعة مليارات دولار.

ودعا البكري الحكومات في الشرق الأوسط وأفريقيا إلى التحرك بشكل أسرع لتوفير الدعم الذي تحتاجه شركات الطيران.

محمد علي البكري

القطاع بأكمله يمر بأحلك اللحظات في تاريخه

وقال "نجدد دعوتنا لحكومات منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا إلى التدخل العاجل لمساعدة شركات الطيران، مع انخفاض إيرادات الشركات في المنطقة إلى 23 مليار دولار بواقع 19 مليارا في الشرق الأوسط، و4 مليارات في أفريقيا".

وأوضح أن الدعم المقدم لشركات الطيران يمكن أن يشمل توفير الدعم المالي المباشر، وتوفير القروض وضمانات القروض ودعم الشركات في الأسواق المالية، والإعفاءات الضريبية. واعتبر نائب رئيس الاتحاد للشرق الأوسط وأفريقيا، في مؤتمر صحافي بث على الإنترنت، أن الإجراءات التي اتخذتها الجهات الرسمية لفائدة شركات الطيران غير كافية، إذ قال إن "لم نر التفاصيل التي نبحث عنها لإعطاء شركات الطيران الدعم الحيوي الذي تحتاجه ليعبر بها هذه الأزمة" ووصف تفاصيل دعم الحكومات بأنها "غير واضحة".

وقال البكري "يتعين حقا على (الحكومات) أن تدرك ذلك... مساعدة قطاع شركات الطيران على النجاة سيساعد هذه الدول في نهاية المطاف على إعادة بناء اقتصاداتها".

وشدد على أنه "نرغب في المزيد من المرونة من جانب شركاء الصناعة للمساهمة في تخفيف الضغوط على شركات الطيران".

وأضاف أنه لم ير دليلا على أن حكومات الشرق الأوسط وأفريقيا تمنح أولوية للناقلات المملوكة للدولة على حساب غير المملوكة.

وكشف رئيس مجلس إدارة طيران الإمارات الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، الخميس على حسابه في تويتر، أن المجموعة تتطلّع إلى "استئناف خدمات الركاب تدريجياً بما يتلاءم مع رفع القيود المفروضة على السفر والتشغيل، بما في ذلك ضمان الإجراءات الصحية لحماية موظفينا وعملائنا".

ويأتي هذا التصريح مع إعلان المجموعة عن أنها حصلت على موافقة رسمية لنقل زوار إلى بلدانهم ابتداء من الاثنين المقبل، وذلك بعد أقل من أسبوعين من تعليق الرحلات الجوية في الإمارات على خلفية تفشي مرض كوفيد-19 في العالم.

وأثنى البكري على القرار الإماراتي مؤكدا أنه "خبر إيجابي، ونأمل مع انتهاء الأسبوعين المقبلين أن يكون هناك انحسار للفايروس وعودة الرحلات الداخلية لشركات الطيران في المنطقة ثم الرحلات الدولية تباعاً".

وأضاف "لا شك أن قرار طيران الإمارات جاء بعد تقييم الظروف الصحية والتشغيلية وبالتنسيق مع الجهات المسؤولة والمعنية في دولة الإمارات وأيضا مع الدول التي سيتم الطيران إليها".

وكانت حكومة دبي قد أعلنت في وقت سابق ضخ رأس مال جديد لدعم طيران الإمارات في مواجهة تداعيات أزمة انتشار فايروس كورونا.

من جهة أخرى، ناشدت شركات طيران خاصة مصرية وزير الطيران المدني التدخل "لوقف نزيف خسائرها" الناجمة عن أزمة فايروس كورونا "ومساعدتهم للتغلب على هذه الأزمة" وفق ما نشرته وزارة الطيران المدني على فيسبوك مساء الثلاثاء.

اقتصاد تركيا في مرمى نيران كورونا

إسطنبول - أكدت أحدث البيانات الصادرة، الخميس، عن وزارة التجارة التركية صحة توقعات المؤسسات المالية الدولية بأن تركيا ستكون من أكثر الدول تأثرا بجائحة كورونا على المستوى الاقتصادي، حيث أظهرت بيانات الوزارة أن العجز التجاري للبلاد اتسع بنحو 143.8 في المئة إلى 5.28 مليار دولار في مارس، وفقا لما يسمى بنظام التجارة الخاص.

ووفق ما جاء في البيانات ارتفعت الواردات بنسبة 1.88 في المئة إلى 17.96 مليار دولار، بينما تراجعت الصادرات بنحو 17.99 في المئة إلى حوالي 12.68 مليار دولار في مارس، وفقا لنظام التجارة الخاص.

وتكشف البيانات الوضع الحرج الذي تمر به تركيا في ظل عجزها عن تفادي التداعيات الاقتصادية الثقيلة لانتشار وباء كورونا على اقتصادها بعد أن وجدت نفسها في مرمى نيران الفايروس، خاصة أنها تكافح منذ أعوام على وقع أزمة اقتصادية وتلاشي مواردها مالية.

وباءت محاولات أنقرة لإعطاء صورة متفائلة عن وضعها الاقتصادي بالفشل خصوصا بعد مضاعفة كورونا لأزماتها، حيث أكد الخبراء والمؤسسات الدولية أن البلد يعاني من اقتصاد عليل حتى قبل أن ينتشر الوباء في العالم.

وتثير هذه المعطيات قلق الخبراء، لاسيما مع تمسك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومته بإنكار تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد، فيما لم يقر وزير المالية التركي براءت البيرق بوجود "أي مخاطر على الاقتصاد الآن".

وترى وكالة "مودي" للتصنيف الائتماني أن تركيا "ستكون الأكثر تأثرا بانكماش تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني والثالث بحوالي 7.0 في المئة" في 2020 مقارنة ببقية أعضاء مجموعة العشرين.

وتعتبر "مودي" أن "الصدمة ستصيب بشكل أكبر على الأرجح القطاعات ذات الصلة بالسياحة خلال الصيف".

وكان أردوغان قد أقر الشهر الحالي حزمة مالية بقيمة 15 مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد المحلي مع خفض الضرائب للأعمال التجارية، إلى جانب أخرى تهدف إلى مساعدة العائلات ذات الدخل المحدود.

> **143.8**
> في المئة نسبة اتساع عجز الميزان التجاري التركي بمقارنة سنوية

ولم يبدد الدعم الحكومي شكوك المراقبين وخبراء المال والاقتصاد الذين يحذرون من ارتفاع مرتقب في معدلات البطالة وانخفاض النمو في تركيا.

وكان المحلل في مركز أبحاث "غلوبال سورس" أتيلا يسيلادا قد قال في وقت سابق إن "ميزانية الحكومة التركية العام الماضي قد أنفقت بسخاء"، مشيرا إلى أن السيولة قد تنفد وبالتالي قد تضطر السلطات إلى طباعة المزيد من النقود، وهو ما من شأنه أن يزيد معدل التضخم.